

Date : 22/07/2018

التاريخ: 2018/07/22

Ref: 399/2018

إشارتنا: 2018/ 399

M.S./ Boursa Kuwait

السادة/ شركة بورصة الكويت المحترمين

Dear Sirs,

تحية طيبة وبعد،،

In accordance with the provisions of volume (10) ("Disclosure & Transparency") of the executive bylaw of law No. (7) of 2010 and its amendments issued under CMA resolution No. (72 of 2015) on 9/11/2015 concerning the disclosure of the critical information and the mechanism of Disclosure thereto; please find attached the Credit Rating disclosure form related to the rating issued by Fitch Rating Agency regarding the rating of Burgan Bank A.S. - Turkey

عملاً بما جاء في الكتاب العاشر (الإفصاح والشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة بموجب قرار هيئة أسواق المال رقم (72 لسنة 2015) بتاريخ 2015/11/09 بشأن الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وآلية الإعلان عنها ، تجدون مرفقاً نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني من وكالة فيتش للتصنيف الائتماني والمتعلق بتصنيف بنك برقان ايه اس - تركيا .

Best regards,

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،


خالد الزومان
Khalid Al-Zouman
كبير المدراء الماليين
Group Chief Financial Officer



نموذج الإفصاح عن التصنيف الائتماني

2018/7/22	التاريخ
بنك برقان (ش.م.ك.ع)	اسم الشركة المدرجة
وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.	الجهة المصدرة للتصنيف
<p>خفضت وكالة فيتش تصنيف المصدر فيما يخص الوفاء بالتزاماته طويلة الاجل من العملات الاجنبية (LTFC IDRs) لعدد 24 بنكاً تركياً والبنوك التابعة لهم، بدرجتين في معظم الحالات. كما قامت الوكالة أيضاً بتخفيض الجدارة المالية (VRs) لعدد 12 بنكاً. وعلاوة على ذلك، تم استبعاد قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل للبنوك (banks' Long-Term IDRs) من قائمة التصنيف السلبي، إلا أن النظرة المستقبلية للتصنيف سلبية. هذا وتتوفر قائمة كاملة بالتصنيف على الموقع الالكتروني (www.fitchratings.com).</p> <p>علماً بأن بنك برقان أيه أس (بنك برقان- تركيا) كان ضمن البنوك التي تأثرت بهذا التصنيف على النحو التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • تم تخفيض تصنيف المصدر فيما يخص الوفاء بالتزاماته طويلة الاجل من العملات الأجنبية (LTFC IDR) إلى "BB/Negative". • تم تخفيض تصنيف المصدر فيما يخص الوفاء بالتزاماته طويلة الاجل من العملات المحلية (LTLC IDR) إلى "BB+/Negative". <p>تصنيف الجدارة المالية VR لبنك برقان أيه أس (بنك برقان- تركيا): لم يتأثر عند درجة (b+) مع الإبقاء على تصنيفها السلبي.</p>	فئة التصنيف

<p>جاءت عملية التصنيف عقب تخفيض التصنيف السيادي لتركيا في 13 يوليو 2018 (انظر، وكالة فيتش تقوم بتخفيض تصنيف تركيا إلى "BB" مع نظرة مستقبلية سلبية على الموقع الإلكتروني www.fitchratings.com مدعومة بالمخاطر السلبية المتزايدة لاستقرار الاقتصاد الكلي والتدهور الأخير في مصداقية السياسة الاقتصادية.</p> <p>إن تخفيض التصنيف يعكس وجهة نظر وكالة فيتش أنه لم يعد من الملائم أن يظل تصنيف لبنوك على درجات أعلى من التصنيف السيادي في تركيا⁽¹⁾. وهذا الرأي يعكس اعتقاد وكالة فيتش أنه في حالة التدهور الملحوظ في التمويل الخارجي لتركيا، فإن احتمالية التدخل الحكومي في القطاع المصرفي لن تكون أقل احتمالاً مما هو عليه الحال فيما يتعلق بالتعثر السيادي.</p>	<p>مدلولات التصنيف</p>
<p>قامت وكالة فيتش بتخفيض تصنيف المصدر فيما يخص الوفاء بالتزاماته من العملات الأجنبية (IDR) لبنك تابع في تركيا، بنك برقان آيه أس بمقدار درجتين إلى (BB/Negative) من (BBB-).</p> <p>كما تم استبعاد البنك من قائمة التصنيف السلبي فيما يخص قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل IDR ، ولكن النظرة المستقبلية للتصنيف سلبية.</p> <p>وبالإضافة إلى ذلك، تم تخفيض تصنيف المصدر فيما يخص الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات المحلية (LTLC IDR) إلى "BB+/Negative" من (BBB-/Stable).</p> <p>وعلاوة على ذلك، فإن تصنيف الجدارة المالية VR لبنك برقان آيه أس (بنك برقان - تركيا): لم يتأثر عند درجة (b+) مع الإبقاء على تصنيفها السلبي.</p> <p>علماً بأننا سوف نقوم بمراقبة تأثير هذا التصنيف، بشكل متواصل وعن كثب، على أوضاع بنك برقان آيه أس (بنك برقان - تركيا) وبنك برقان.</p>	<p>انعكاس التصنيف على أوضاع الشركة</p>

(1) كان بنك برقان آيه أس (بنك برقان - تركيا) أحد البنوك الذين تم تصنيفهم أعلى من التصنيف السيادي لتركيا قبل القيام بهذا التصنيف (كما في 20 يوليو 2018). أدى هذا التصنيف إلى تخفيض تصنيف بنك برقان آيه أس (بنك برقان - تركيا) إلى مستوى التصنيف السيادي لتركيا.

<p>تم استبعاد بنك برقان آيه أس (بنك برقان - تركيا)، من قائمة التصنيف السلبي لقدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل IDR لبنك برقان آيه أس (بنك برقان - تركيا)، إلا أن النظرة المستقبلية للتصنيف سلبية.</p> <p>هذا وتعتزم وكالة فيتش معالجة التصنيف السلبي مع الخضوع للمراقبة للجدارة المالية للبنوك التركية الصغيرة والمتوسطة الحجم خلال مراجعة قادمة في النصف الثاني من عام 2018.</p>	<p>النظرة المستقبلية</p>
<p>خفضت وكالة فيتش تصنيفها لعدد 24 بنكاً تركيا، واستبعادهم من قائمة التصنيف السلبي (Removes (from Rating Watch Negative).</p> <p>(الأقسام ذات العلاقة ببنك برقان آيه اس -بنك برقان تركيا- من التصريح الصحفي لوكالة فيتش) قامت وكالة فيتش، لندن/فرانكفورت - بتاريخ 20 يوليو 2018: بتخفيض تصنيف المصدر فيما يخص الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات الأجنبية (LTFC IDRs) لعدد 24 بنكاً تركيا والبنوك التابعة لهم بمقدار درجتين في معظم الحالات. كما قامت الوكالة أيضاً بتخفيض تصنيف الجدارة المالية (VRs) لعدد 12 بنكاً. وعلاوة على ذلك، تم استبعاد البنوك من قائمة التصنيف السلبي لقدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل (banks' Long-Term IDRs)، إلا أن النظرة المستقبلية للتصنيف سلبية. هذا وتتوفر قائمة كاملة بالتصنيف على الموقع الالكتروني (www.fitchratings.com). (أو الرابط أعلاه.</p> <p>جاءت عملية التصنيف عقب تخفيض التصنيف السيادي لتركيا في 13 يوليو 2018 (انظر، وكالة فيتش تقوم بتخفيض تصنيف تركيا إلى "BB" مع نظرة مستقبلية سلبية على الموقع الالكتروني "www.fitchratings.com"), مدعومة بالمخاطر السلبية المتزايدة لاستقرار الاقتصاد الكلي والتدهور الأخير في مصداقية السياسة الاقتصادية.</p> <p>إن تخفيض تصنيف البنوك المملوكة من جهات أجنبية فيما يخص الوفاء بالتزاماته من العملات الأجنبية إلى (BB) من (BBB-) يعكس انخفاض التصنيف السيادي ووجهة نظر فيتش أنه لم يعد من الملائم تصنيف البنوك أعلى من التصنيف السيادي في تركيا. وهذا الرأي يعكس اعتقاد وكالة فيتش أنه في حالة التدهور الملحوظ في التمويل الخارجي لتركيا، فإن احتمالية التدخل الحكومي في القطاع المصرفي في شكل ضوابط رأسمالية أو قيود على رأس المال سيعادل على نحو متزايد مخاطر التعثر السيادي.</p> <p>(الأقسام ذات العلاقة بالبنوك المملوكة من جهات أجنبية من التصريح الصحفي لوكالة فيتش) قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته (IDRs)، عوامل الدعم، تصنيف السندات من الدرجة الأولى، والتصنيف المحلي للبنوك المملوكة من جهات أجنبية.</p> <p>بنك برقان آيه أس (بنك برقان - تركيا) : تصنيف المصدر فيما يخص الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من</p>	<p>ترجمة التصريح الصحفي أو الملخص التنفيذي</p>

العملات الأجنبية (LTFC IDR) عند درجة (BB/Negative) (من بين 12 بنكاً مملوكين من جهات أجنبية).

إن تصنيف المصدر فيما يخص الوفاء بالتزاماته، وتصنيف الدعم وتصنيف السندات من الدرجة الأولى، والتصنيف المحلي لهذه البنوك مدفوع بالدعم المحتمل من قبل مساهميهيم. وهو ما يعكس وجهة نظر وكالة فيتش بأن البنوك تشكل بنوك تابعة هامة على المستوى الاستراتيجي، إلى حد ما، للبنك الأم، كما يأخذ في الاعتبار حصة الملكية والتكامل ودور البنك التابع في المجموعة وكذلك العلامة التجارية المشتركة فيما يخص بعض تلك البنوك.

إن تخفيض تصنيف البنوك فيما يخص الوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل من العملات الأجنبية وتصنيف السندات من الدرجة الأولى بمقدار درجتين (درجة واحدة لبنك مملوك من جهة أجنبية) إلى التصنيف السيادي لقدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته من العملات الأجنبية (Sovereign FC IDR)، يعكس وجهة نظر فيتش أنه لم يعد من الملائم تصنيف البنوك أعلى من التصنيف السيادي في تركيا. وهذا الرأي يعكس اعتقاد وكالة فيتش أنه في حالة التدهور الملحوظ في التمويل الخارجي لتركيا، فإن احتمالية التدخل الحكومي في القطاع المصرفي لن تكون أقل احتمالاً مما هو عليه الحال في التعثر السيادي.

وبرأي وكالة فيتش أن مخاطر الضوابط الرأسمالية المفروضة في تركيا تظل بعيدة نظراً للاعتماد الكبير لتركيا على رأس المال الأجنبي (والحافز القوي للحفاظ على القدرة على الوصول للأسواق)، واستجابة السياسة الرشيدة في نهاية المطاف إلى ضغوط السوق الحالية، ومع ذلك، ومن وجهة نظر وكالة فيتش، في حالة التدهور الملحوظ في التمويلات الخارجية لتركيا، لا يمكن استبعاد بعض أشكال التدخل في النظام المصرفي التي قد تعرقل قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية من العملات الأجنبية. وذلك وفقاً لوجهة نظر فيتش نظراً لضعف القدرة على التنبؤ بمجريات الأحداث السياسية في أعقاب الانتخابات الرئاسية.

إن تخفيض تصنيف المصدر فيما يخص الوفاء بالتزاماته من العملات الأجنبية بدرجة واحدة للبنوك المملوكة من جهات أجنبية (باستثناء بنك واحد مملوك من جهة أجنبية)، واستبعادهم من قائمة التصنيف السلبي مع نظرة مستقبلية سلبية، يتماشى مع التصنيف السيادي لقدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته من العملات الأجنبية (Sovereign FC IDR)، ويعكس وجهة نظر وكالة فيتش أنه من غير المحتمل أن يكون هناك أي شكل من أشكال التدخل الحكومي قد يعيق قدرتها على خدمة التزاماتها بالعملية المحلية.

خالد فهد الزومان
كبير المدراء الماليين

